ما وراء انتخاب حزب العدالة والتنمية في 1 نوفمبر

إبراهيم أوسلو*

ملخص: في يونيو 2015، خسر حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أغلبيته البرلمانية بعد ثلاثة عشر عامًا متتالية في السلطة، وعندما باءت المحادثات الرامية إلى تشكيل حكومة ائتلافية بالإخفاق، تمّ اللجوء إلى إعادة الانتخابات، والاستفادة من الأخطاء، وتعزيز الحوار، والتركيز على القضايا اليومية.

*رئيس أنار، تركيا

The Reason Behind the AK Party's November 1st Victory

İBRAHIM USLU*

ABSTRACT In June 2015, Turkey's governing Justice and Development Party (AK Party) lost its parliamentary majority after thirteen consecutive years in power. When a series of coalition talks proved inconclusive, however, it made a historic comeback in the repeat election by learning from mistakes, promoting dialogue and focusing on everyday issues.

*President of ANAR, Turkey

رؤية تركية
2016 - (5/1)
67 - 59

انتخابات حطمت الرقم القياسي

اعتقد قليل من الناس في الأسابيع التي سبقت الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2015 أن حزب العدالة والتنمية قد يستعيد أغلبيته البرلمانية التي فقدها في يونيو، بعد ثلاثة عشر عامًا متتالية في السلطة، لكن اندهش أكثر الخبراء حنكة في يوم الانتخابات عندما حصل الحزب على 49.5 في المئة من الأصوات؛ ليسجل عودة انتخابية مذهلة، ولم يكن هذا الجانب الاستثنائي الوحيد لانتخابات نوفمبر 2015.

كانت انتخابات نوفمبر 2015، بالفعل حدثًا تاريخيًّا قبل الإعلان عن النتائج، فلأول مرة في تاريخ الجمهورية، يذهب الشعب التركي إلى صناديق الاقتراع لانتخابات الإعادة بسبب إخفاق الأحزاب السياسية الرئيسة في تشكيل حكومة ائتلافية قبل الموعد النهائي المقرر دستوريًّا، وعلاوة على ذلك، حطمت هذه الانتخابات الرقم القياسي تاريخيًّا، من خلال بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة لفترة أربع سنوات أخرى، وبهذا أصبح أول حزب سياسي يحكم البلاد أربع فترات متتالية بمفرده، بالإضافة إلى ذلك، حطم الحزب الرقم القياسي بحصوله على أكبر عدد من الأصوات في المعركة الانتخابية، 22,959,394 صوتًا ناخبًا، بينما حصل في انتخابات يونيو على 50.4 في المئة من أصوات المواطنين الأتراك في الخارج، وللمرة

الأولى، في انتخابات نوفمبر، تخطت نسبة المشاركة الـ40٪ ، وأصبح حزب العدالة والتنمية الحزب الأكثر شعبية بين الأتراك في الخارج بحصوله على 56.38 في المئة من الأصوات، وبلغ إجمالي التصويت للحزب 647,028 صوتًا في الخارج مسجلًا رقمًا قياسيًّا جديدًا لأكبر عدد من أصوات الناخبين في الخارج.

بدأ الخبراء والمعلقون بعد هذا الأداء القوي والمفاجئ لحزب العدالة والتنمية في 1 نوفمبر– يبحثون عن أسباب العودة القوية للحزب، وبتحليل دقيق للبيانات الانتخابية يتضح أن الذي يمثل استثناء هو انتخابات يونيو لا انتخابات نوفمبر.

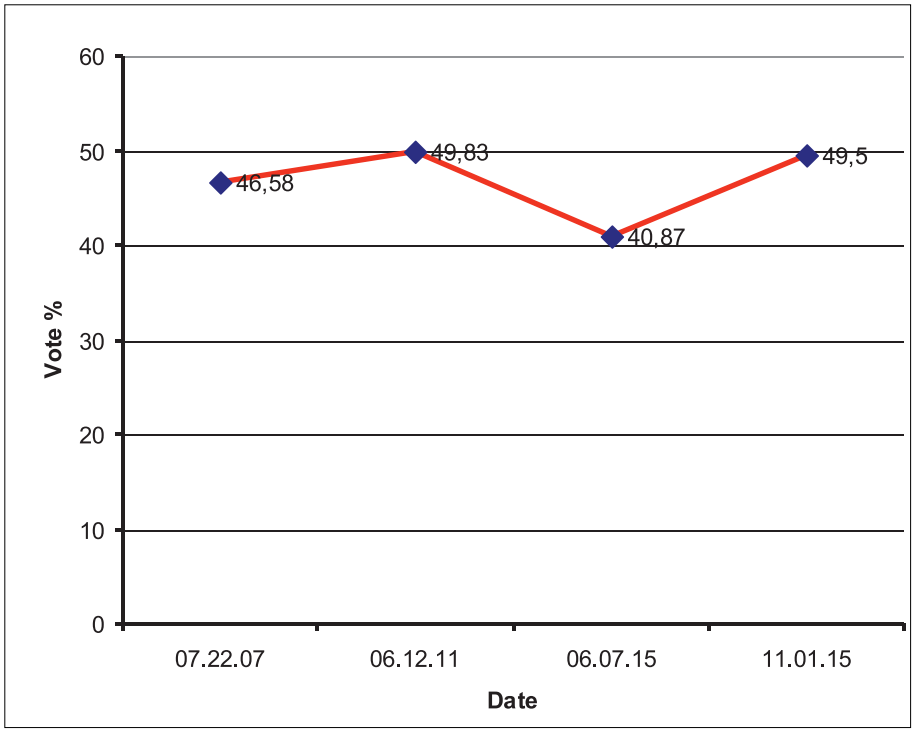

الشكل1: أداء حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية، 2007–2015

يوضح الشكل 1 أن أداء حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2007، و2011، وانتخابات نوفمبر 2015– كان متشابهًا، حيث ظل مستوى الدعم الشعبي للحزب مستقرًّا نسبيًّا على مدار فترة ثماني السنوات، لكن انتخابات يونيو 2015 كانت في المقابل بمثابة انحراف عن هذا الاتجاه، ومن ثَمّ فإن طرح أسئلة حول انتخابات الأول من نوفمبر لا تقدم صورة كاملة عن سلوك الناخبين، وأداء الأحزاب السياسية، ويجب علينا بدلًا من ذلك أن نتساءل أولًا: لماذا خسر حزب العدالة والتنمية ثماني نقاط في انتخابات 7 يونيو.

لماذا عانى حزب العدالة والتنمية في 7 يونيو؟

عندما تراجعَ التأييد الشعبي لحزب العدالة والتنمية في يونيو 2015، توصّل الخبراء ومراقبو السياسة التركية إلى عدد من التفسيرات، وكانت الحجة السائدة، خصوصًا بين أعضاء حزب العدالة والتنمية، أن النتائج المخيبة للآمال ترتبط ارتباطًا وثيقًا باختيار المرشحين، ورأى العديد من المراقبين أن الحزب أخطأ اختيار المتنافسين في المناطق ذات الأغلبية الكردية في شرق وجنوب شرق تركيا، كما رأوا أن قائمة المرشحين هي العامل الرئيس لانخفاض معدل التصويت على المستوى الوطني أيضًا.

وأرجع آخرون الانتصار الأجوف إلى وعود الحملة المتواضعة، ففي الوقت الذي قطع فيه زعماء المعارضة بعض الوعود الاقتصادية السخية وغير المسؤولة للناخبين، ركز الحزب على الإصلاحات الهيكلية والتحديات الطويلة الأجل، ولا يخفى أنّ النهوض باقتصاد البلاد في غاية الأهمية، لكن التعهدات ببساطة لم تساعد حزب العدالة والتنمية على الفوز في معركة القلوب والعقول.

ورأى بعض المراقبين أيضًا أن سلسلة من التطورات المثيرة للجدل جعلت الناخبين يلتفون حول حزب العدالة والتنمية، منها إعلان دولمابهتشا، والجدل الطويل حول استقلال البنك المركزي، وقرار رئيس المخابرات هاكان فيدان الترشح للمناصب العامة، واختلافات الرأي المزعومة بين الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء أحمد داود أوغلو، علاوة على ذلك، فإن إنجازات الحزب السياسي الكردي في شمال سوريا وحصار كوباني- أشعل القومية بين الأكراد في تركيا، ودفعهم لتوجيه ضربة قوية لشعبية حزب العدالة والتنمية في جنوب شرق البلاد، وغيرها من الدوائر الانتخابية التي تقطنها أغلبية كردية. وأخيرًا، كانت هناك نقطة مهمّة أخرى ترتبط بتزايد التحديات الاقتصادية الناجمة عن التطورات العالمية.

وعلى الرغم من أن هذه المقالة لا تنوي الخوض في تفصيلات كل قضية، إلا أنه من المهم تحديد الأسباب الرئيسة وراء ما حدث لحزب العدالة والتنمية في 7 يونيو، أولًا، تزامنت انتخابات يونيو 2015 البرلمانية مع الفترة الأكثر ضعفًا لحزب العدالة والتنمية، ففي أغسطس 2014، قبل أقل من عام على الانتخابات، استقال رجب طيب أردوغان، مؤسس الحزب والقائد الكاريزمي من منصبه؛ لتولي الرئاسة، وحلّ محلّه وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، الذي لم يكن لديه الكثير من الوقت للتواصل مع الناخبين.

وفي الأشهر التي تلت تحدّي تغيير القيادات، جاء تطور رئيس آخر على المستوى الاقليمي؛ نظرًا للالتزام القانوني، إذ استُبدِل عدد كبير من مسؤولي الحزب، بما في ذلك فروع النساء والشباب! فعلى الرغم من أن المتفائلين رأوا أن هذه الإصلاحات الكبرى بمثابة بداية جديدة، سرعان ما أدرك غيرهم أن إدارة الحملة بأشخاص قليلي الخبرة نسبيًّا في المحافظات خلق تحدّيات خطيرة أمام حزب العدالة والتنمية.

ويتعلق السبب الثاني بالفترة الزمنية التي فرضها حزب العدالة والتنمية على أعضائه للبقاء في مناصبهم، وهي ثلاث فترات، وهذا جعل الفاعلين السياسيين ذوي الشعبية والخبرة غير مؤهلين لخوض الانتخابات، ونتيجة لذلك، تغير ميزان القوى في الدوائر الانتخابية الرئيسة، واضطر حزب العدالة والتنمية إلى خوض معركة شاقة، بعكس ما تعود عليه في الماضي؛ من فوز مريح.

ويرتبط العامل الثالث بالثقة بالنفس، فقبل انتخابات يونيو 2015 اعتقد عديد من أعضاء حزب العدالة والتنمية أنهم سيتمكنون من التغلب على التحديات المستقبلية بسهولة، ففي الانتخابات البلدية في مارس 2014 اعتمد الحزب على السياسيين ذوي الخبرة في صفوفه لكسب أكبر عدد من الأصوات وسط حملة التشهير التي قادتها جماعة كولن، وبعد خمسة أشهر، فاز رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان في الجولة الأولى من السباق الرئاسي، حيث هزم الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو الذي دعمته عشرة أحزاب المعارضة، لكن الثقة المفرطة بالنفس أدت إلى عدم القدرة على تحديد المناخ الاجتماعي والسياسي الجديد الذي يمثل تحدّيًا أمام حزب العدالة والتنمية.

والسبب الأخير هو تزايد الاستقطاب السياسي، الذي أثبت ضرره على حزب العدالة والتنمية، والذي حصد ثمار هذا الاتجاه منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2007، ففي الوقت الذي حرص الجيش فيه على الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطيًّا، ونظّمت أحزاب المعارضة مظاهرات باسم العلمانية- وقف الناخبون متضامنين مع قيادة حزب العدالة والتنمية، وبعد العامين السابقين والتعامل مع التحديات الكبرى مثل احتجاجات غازي بارك، وحملة التشهير التي قادتها جماعة كولن- شعر الناخبون بالضيق من الصراعات السياسية.

الحصول على حق انتخابات نوفمبر 2015

على الرغم من تسرع قادة المعارضة في الاحتفال بنهاية حقبة، إلا أن إعادة الانتخابات أثبتت أن انتخابات يونيو 2015 خلقت توازنًا مؤقتًا جديدًا للقوى، وبعبارة أخرى، فضل الناخبون العودة إلى مرحلة الوضع الراهن ما بعد عام 2007، كما ذكر رئيس الوزراء داود أوغلو في خطبة الانتصار يوم الانتخابات، أن قيادة حزب العدالة والتنمية نجحت في تحليل رسالة الناخبين، واتخذت الخطوات اللازمة لمعالجة المشكلات. وكذلك كان الحد من

الاستقطاب السياسي عنصرًا أساسيًّا في إستراتيجية حزب العدالة والتنمية الجديدة، من خلال الانخراط في سلسلة المحادثات التي جرت لتشكيل حكومة ائتلافية مع زعماء المعارضة، وهي المفاوضات التي اعتقد الجمهور أن رئيس حزب العدالة والتنمية تصرف فيها بحسن نية، فبإعلانه على الملأ أنه سيجتمع بزعماء المعارضة من دون شرط أو قيد، استطاع رئيس الحزب تقديم نفسه لاعبًا بناء في السياسة التركية، وحتى بعد أن أثبتت المحادثات إخفاقها عزز داود أوغلو موقفه، بتأييده للائتلاف، من خلال جهوده لضم نواب المعارضة في الحكومة المؤقتة دستوريًّا.

وعلاوة على ذلك، تجاوبت قيادة حزب العدالة والتنمية مع الانتقادات الواسعة، واستبعدت عددًا كبيرًا من المرشحين في يونيو 2015، الذين لا يحظون بشعبية، كما تحول تركيز الحملة من المشروعات طويلة الأجل للمشكلات اليومية، وأخيرًا، خصص رئيس الوزراء قدرًا كبيرًا من الوقت للحملة الانتخابية لتأكيد أهمية الوحدة الوطنية والتوافق، ولمسيرة حزب العدالة والتنمية نحو الفوز التاريخي.

أوجه قصور المعارضة

على الرغم من أن قيادة حزب العدالة والتنمية اتخذت خطوات مهمّة لاستعادة مكانتها مرة أخرى، إلا أنّ إستراتيجية المعارضة غير الفعّالة كانت هي الفارق بين انتخابات يونيو 2015 وانتخابات الإعادة، ولاسيما بعد إخفاقها في مواجهة مناورات حزب العدالة والتنمية الذي كبدها خسائر في انتخابات الإعادة.

أولًا، عكست نتائج الانتخابات مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية، فمنذ فترة التنظيمات (الفرمان العالي للإمبراطورية العثمانية) كانت المنافسة بين دعاة التغريب والمحافظين في البلاد قضية رئيسة في السياسة التركية، ونتيجة لذلك جرت العادة على انحياز ميزان القوى بين اليسار واليمين نحو الأخير، ويبين الشكل 2 توزيع الأصوات بين الأحزاب السياسية ذات التوجهات اليسارية واليمينية منذ عام 1983.

اللون الأحمر يشير إلى الأحزاب اليسارية
اللون الرمادي يشير إلى الأحزاب اليمينية

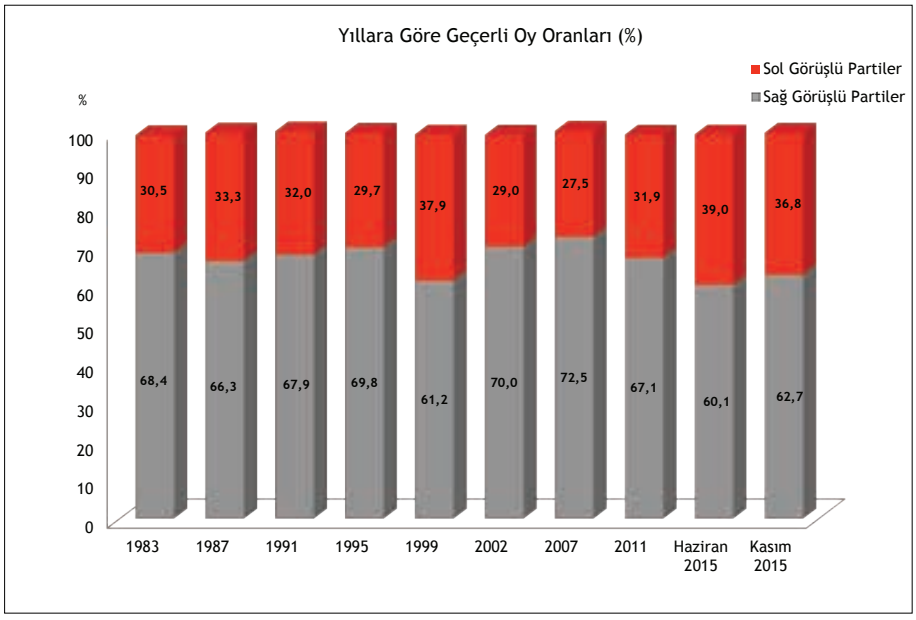

الشكل 2: اليسار مقابل اليمين في الانتخابات البرلمانية، 1983–2015

يحدد توزيع الأصوات بين الأحزاب السياسية اليسارية واليمينية على مدى السنوات الـ32 الماضية بشكل واضح– اتجاهًا طويل الأجل، ففي حين دعم ما يقرب من ثلثي الناخبين (66.6 في المئة) باستمرار اليمين، صوّت الباقي (32.8) لصالح المرشحين اليساريين.

لكن أدى زوال العديد من الأحزاب اليمينية في السنوات الأخيرة إلى احتدام المنافسة بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على أكثر من ستين في المئة من الأصوات، وعند هذه النقطة، يلاحظ أن هذه الظاهرة وحدها تجعل من الممكن لحزب العدالة والتنمية الحفاظ على أغلبيته البرلمانية في حين تمنع أحزاب المعارضة من توسيع قواعدها.

ومن الممكن بإلقاء نظرة فاحصة على السباقات الفردية أن نلاحظ النتائج الملموسة لهذا الخلل، فبينما فازت الأحزاب اليمينية تسع مرات من أصل عشرة انتخابات برلمانية منذ أوائل الثمانينيات– تمتع حزب يساري واحد فقط بشعبية في البلاد بحصوله على 22.2 في المئة من الأصوات، ومن إجمالي 19 حكومة تشكلت منذ عام 1983 كانت عشرُ حكومات منها حكومةَ الحزب الواحد لأحزاب يمينية: ست حكومات منها لحزب العدالة والتنمية، وأربع حكومات منها لحزب الوطن الأم ، ولم تستطع الأحزاب اليسارية، في المقابل، أن تشكل حكومة الحزب الواحد على مدى السنوات الـ32 الماضية، وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك سوى اثنتين من الحكومات الائتلافية التي ضمّت حزباً يساريًّا.

وثمة سبب آخر وراء إخفاق المعارضة هو غياب العقلانية، ففي الوقت الذي قطع فيه حزب العدالة والتنمية ذو الثقل السياسي على نفسه مجموعة جديدة من التعهدات، لم يُجرِ حزب الشعب الجمهوري(CHP) ، أو حزب الحركة القومية (MHP) أيّ تعديلات على برامجهما، أما حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) فقد أجرى تغييرات صغيرة لقوائم مرشحيه، لكنه رفض في نهاية المطاف التعرض للهجمات الإرهابية، وفي ضوء ما سبق يبدو أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب السياسي الوحيد القادر على إدارة البلاد، وكان منافسوه، في المقابل سعداء بما هم عليه، وهذا جعل من المستحيل بالنسبة لهم توسيع قواعدهم الانتخابية، وفي النهاية، كان حزب العدالة والتنمية الحزب الوحيد القادر على أداء أفضل في انتخابات الإعادة.

وأخيرًا، كان مستوى رضا الرأي العام عاملًا رئيسًا في إخفاق المعارضة في تحقيق مكاسب، فعلى الرغم من أن زعماء المعارضة غالبًا ما وصفوا تركيا بأنها دولة منكسرة، تشير الدراسات إلى أن المواطنين العاديين كانوا يشعرون بالرضا، ووفقًا لدراسة أجراها معهد الإحصاء التركي عام 2014، فإن 56.3٪ من المشاركين كانوا سعداء مقارنة بـ11.7 في المئة الذين أعربوا عن عدم رضاهم، وبصفة عامة، أعرب المواطنون الأتراك عن رضاهم تجاه الخدمات العامة، ففي حين وافق 71.8 في المئة على خدمات النقل، كان 71.2 في المئة راضين عن الرعاية الصحية العامة، وأوضحت الدراسة أنّ 65.6 في المئة من المشاركين أعربوا عن رضاهم تجاه نظام التعليم، وكان لـ58.4 في المئة رأي إيجابي حول إدارة الضمان الاجتماعي، وعلاوة على ذلك، أبدى 50.8 في المئة من الناس قبولهم ورضاهم عن النظام القضائي، وأخيرًا، أعرب 73.7 في المئة من المشاركين عن أملهم بمستقبل أفضل، وبالنظر إلى مستوى رضا الشعب عن الدولة التركية الراهنة، فمن الأسلم أن نفترض أن الكثير من الناخبين اختلف مع انتقادات المعارضة وتعهداتها في الحملات الانتخابية.

إنجازات حزب العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر 2015

بتحقيق نصر تاريخي في 1 نوفمبر، حقّق حزب العدالة والتنمية الإنجازات الآتية: تفوقَ حزب العدالة والتنمية على منافسيه من حيث الدعم الشعبي وعدد المقاعد البرلمانية التي يسيطر عليها، إذ فاز الحزب بـ63 محافظة من أصل 81 محافظة، وحصل على أكبر عدد من الأصوات في جميع المناطق السبع، ولم يخفق الحزب سوى في ثلاث مناطق، أخفق فيها مرشحوه في الفوز، وبما أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي يحظى بدعم على الصعيد الوطني، فقد حصل على أكثر من 39 في المئة من الأصوات حتى في المناطق التي كان أداؤه فيها منخفضًا. وفي نهاية المطاف، نجح الحزب في الحفاظ على مستوى معين من الشعبية في جميع أنحاء البلاد، إلى جانب ذلك أصبح حزب العدالة والتنمية الحزب السياسي الأكثر شعبية في شرق وجنوب شرق تركيا، حيث خلقت عودة حزب العمال الكردستاني في الآونة الأخيرة إلى العنف تحديات كبيرة، وبينما فاز حزب الشعوب الديمقراطي بعشرين مقعدًا بحصوله

على 35.6 في المئة من الأصوات في شرق الأناضول- فاز 27 مرشحًا لحزب العدالة والتنمية في السباقات المحلية، وبلغ مستوى الدعم الشعبي للحزب 47.9 في المئة في المنطقة، أما في الجنوب الشرقي فقد جاءت النتائج مماثلة؛ فبينما فاز حزب الشعوب الديمقراطي بـ42.1 في المئة من الأصوات وحصد 27 مقعدًا، حصل حزب العدالة والتنمية على 45.7 في المئة، وسيطر على 29 مقعدًا... وفي ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، أثبت إدعاء قيادة حزب الشعوب الديمقراطي أنه «الممثل الرئيس للأكراد في تركيا»- عدم صحته.

وعلاوة على ذلك، أصبح حزب العدالة والتنمية بعد إجراء تغييرات كبيرة في أغسطس عام 2014 أول حزب يمين وسط في التاريخ السياسي التركي يحافظ على مستوى عال من الدعم الشعبي، فعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية، مثل حزب الوطن الأم، وحزب الطريق القويم أخفقت في البقاء، إلا أن حزب العدالة والتنمية غير هذا الاتجاه، وحطم هذه الصورة.

وأخيرًا، سيظل حزب العدالة والتنمية الذي حكم البلاد ثلاثة عشر سنة متتالية في السلطة، سيظلّ أربعة أعوام قادمة؛ مغيرًا نظام التعددية الحزبية في تركيا إلى نظام الحزب المهيمن.

الهوامش:

1. مع الأخذ في الاعتبار الأحزاب السياسية المتعددة المشاركة في كل الانتخابات على مدى العقود الثلاثة الماضية- تعتمد البيانات على التحديد الذاتي لكل حزب.